جامعة محمد خيضر – بسكرة

أطروحـه

مقدمـة بكليـة الحقـوق والعلوم السياسية

قسـم العلوم القانونية

فرع القانـون العـام

لنيـل درجـة

الدكتـوراه

مـن طـرف

الطالبة : العام رشيدة

الموضـوع

المجلس الدستوري الجزائري

بتاريـخ : ..... أمام اللجنة المتكونة من :

الدكتور/ محمد محدة أستاذ التعليم العالي	رئيســـا ، جامعـة بسكـرة
الدكتور/ فرحاتي عمر أستاذ محاضر	عضوا مشرفا ، جامعـة بسكـرة
الدكتور/ فريحة حسين أستاذ محاضر	عضوا ممتحنا ، جامعـة المسيلـة
الدكتور/ آجقو علـي أستاذ محاضر	عضوا ممتحنا ، جامعـة بسكـرة
الدكتور/ عواشريـة رقيـة أستاذ محاضر	عضوا ممتحنا ، جامعـة باتنـة

ملخـــــص :

دولة القانون ينادي بها المجتمع الدولي بتطبيقها لضرورة تجسيد النظام الـــديمقراطي ومبـــدأ الفصل بين السلطات، ويكون ذلك عن طريق إنشاء أجهزة داخل كل دولة حسب نظامها الـــسياسي ومن بين الأجهزة المجسدة لهذه المبادئ وغيرها المجلس الدستوري الذي يسهر على حماية القانون الأسمى وهو الدستور من كل أنواع القوانين التي تصدر عن الأجهزة المختصة عن طريق مراعـــاة المطابقة الدستورية للقوانين، وهذا الجهاز يكون إما ذو طابع سياسي، أو قضائي أو مختلط وفي كل الحالات له إجراءات وأجهزة تقوم بهذا العمل، ومهما يكن فإن ما يصدر عن هذا الجهاز له حجيـــة الشيء المقضي فيه، فلا يجوز الطعن فيه، كما يطبق على جميع الأجهزة في الدولـــة مهمـــا كـــان مستواها وأهميتها.

Résumé :

Létat de droit est un principe que la société internationale éxige son application , pour avoir un système de democratie et une réelle séparation des pouvoirs, et pour cela , il faut creer des institutions qui ont pour fonction de realiser tous ces principes et d'autres , et parmi eux , le conseil conditionel qui à pour fonction majeur la protection de la contituton par rapport à toutes législations quel-que-soit sa nature, le conseil conditutionnel peut avoir une nature juridictionnel ou politique , cela depend du système politique, de chaque pays, cet institution à sa propre procédures pour arriver à son but qui se conclu par un avis ou une décision qui ont un effet immediat et final.

الفهـــرس

مقدمـــة

فصـــل تمهيـــدي : صورالرقابة القانونية على دستورية القوانين.....2

المبحث الأول : الرقابة القضائية على دستورية القوانين.....2

المبحث الثاني :الرقابة السياسية على دستورية القوانين.....5

الفصـــل الأول : الرقابة الدستورية في الأنظمة المقارنة.....10

المبحث الأول: الرقابة الدستورية في فرنسا 11

المطلب الأول : الطبيعة القانونية للمجلس الدستوري تنظيمه و صلاحياته.....11

الفرع الأول : الطبيعة القانونية للمجلس الدستوري الفرنسي.....12

الفرع الثاني : تنظيم المجلس الدستوري الفرنسي 13

أ : التشكيلة البشرية.....14

ب: التشكيلة الهيكلية 16

الفرع الثالث : صلاحيات المجلس الدستوري 20

أ: القانون العضوي 20

ب: النظام الداخلي لغرفتي البرلمان.....22

ج: المجال القانوني و اللائحي و المعاهدات الدولية 23

د: الإستفتاء و الإنتخابات.....30

ه : استشارة المجلس الدستوري.....33

المطلب الثاني : اجراءات المجلس الدستوري و مدى حجية قرارته وآرائه.....35

الفرع الأول : اجراءات عمل المجلس الدستوري.....35

أ: الإخطار في التشريع الفرنسي.....36

ب: اجراءات المراقبة في المجلس الدستوري الفرنسي 44

الفرع الثاني : اصدار القرار او الرأي في التشريع الفرنسي و مدى حجيتهما.....47

أ: اصدار القرا او الرأي 47

ب: تقنيات المراقبة في التشريع الفرنسي.....50

ج: حجية و قرارات المجلس الدستوري الفرنسي.....56
المبحث الثاني : الرقابة الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية 61
المطلب الأول :نشأة المحكمة الإتحادية العليا و دورها في اقرار مبدأ الرقابة 62
الفرع الأول : نشأة المحكمة الإتحادية العليا.....62
الفرع الثاني : دور المحكمة العليا في اقرار مبدأ الرقابة على دستورية القوانين.....65
المطلب الثاني : و سائل تطوير عمل المحكمة العليا.....66
المطلب الثالث : شروط رفع الدعوى.....70
المبحث الثالث : الرقابة الدستورية في مصر.....72
المطلب الأول : الطبيعة القانونية للمحكمة الدستورية العليا ، تنظيمها و صلاحياتها 72
الفرع الأول : الطبيعة القانونية للمحكمة الدستورية و تنظيمها 73
الفرع الثاني : صلاحيات المحكمة الدستورية العليا.....78
أ : القانون العضوي.....78
ب : التنظيم الداخلي للبرلمان.....79
ج : المعاهدات الدولية 79
د : القوانين و اللوائح.....81
ه : الإستفتاء و الإنتخاب.....83
و : دور المحكمة الدستورية في الحالات الخاصة 84
المطلب الثاني: اجراءات عمل المحكمة الدستورية العليا و مدى حجية أحكامها.....85
الفرع الأول : اجراءات عمل المحكمة الدستورية 86
أ : اساليب الإتصال بالمحكمة الدستورية العليا.....86
ب : اجراءات المراقبة بالمحكمة الدستورية 86
الفرع الثاني : تقنيات المراقبة في المحكمة الدستورية العليا ، و مدى حجية أحكامها..93
أ: تقنيات المراقبة في المحكمة الدستورية 93
ب : حجية الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية 99
المبحث الرابع : الرقابة الدستورية في لبنان 104
المطلب الأول : الطبيعة القانونية للمجلس الدستوري ، اسباب ومراحل انشائه.....105

الفرع الأول : الطبيعة القانونية للمجلس الدستوري اللبناني.....105
الفرع الثاني : اسباب ومراحل انشائه.....106
المطلب الثاني : العضوية في المجلس الدستوري ، واصحاب الطعن لديه.....108
الفرع الأول : اختصاص المجلس الدستوري 108
الفرع الثاني : اصحاب الطعن لديه.....111
المطلب الثالث : اختصاصات المجلس الدستوري و سير اعماله.....113
الفرع الأول : اختصاصات المجلس الدستوري.....113
الفرع الثاني : سير اعمال المجلس الدستوري و طبيعة قراراته.....115
الفصل الثاني : الطبيعة القانونية للمجلس الدستوري الجزائري ، تنظيمه و صلاحياته...122
المبحث الأول : الطبيعة القانونية للمجلس الدستوري 123
المبحث الثاني : تنظيم المجلس الدستوري 127
المطلب الأول : تشكيل المجلس الدستوري 127
الفرع الأول : تشكيل المجلس الدستوري 128
الفرع الثاني : الشروط العامة لعضو المجلس الدستوري 129
الفرع الثالث : مدة العضوية 132
المطلب الثاني : التنظيم الداخلي للمجلس الدستوري 139
الفرع الأول : الأمانة العامة 140
الفرع الثاني : مديرية الوثائق.....141
الفرع الثالث : مديرية الموظفين و الوسائل.....142
الفرع الرابع : مركز الدراسات و البحوث الدستورية 142
المبحث الثالث: صلاحيات المجلس الدستوري 145
المطلب الأول : مراقبة مدى دستورية القوانين.....145
الفرع الأول : النصوص العضوية 146
الفرع الثاني : النظام الداخلي لتنظيم غرفتي البرلمان.....150
الفرع الثالث: مراقبة المعاهدات ، القوانين و التنظيمات.....153
المطلب الثاني : مراقبة الإنتخابات و الإستفتاء.....165

الفرع الأول : الإستفتاء.....166
الفرع الثاني : الإنتخابات الرئاسية.....168
الفرع الثالث: الإنتخابات التشريعية 172
المطلب الثالث : مهام خاصة (استشارية).....179
الفرع الأول : حالة شغور منصب رئيس الجمهورية 179
الفرع الثاني : حالة الخطر التي تهدد امن الدولة 180
الفصل الثالث : إجراءات عمل المجلس الدستوري و مدى حجية قراراته و آرائه.....187
المبحث الأول : اجراءات عمل المجلس الدستوري 187
المطلب الأول : الإخطار 187
المطلب الثاني : اجراءات المراقبة 197
المطلب الثالث : اصدارات القرار او الرأي 203
المبحث الثاني : تقنيات المراقبة و مدى حجية قرارات وآراء المجلس الدستوري 211
المطلب الأول : تقنيات المراقبة 212
المطلب الثاني : مدى حجية و قرارات المجلس الدستوري 217
المبحث الثالث : آفاق عمل المجلس الدستوري الجزائري 225
المطلب الأول : التنظيم الهيكلي و البشري 227
المطلب الثاني : اجراءات عمل المجلس الدستوري 232
الخاتمة 232
قائمة المراجع.....237
الفهرس 244